«كان المؤتمر ولايزال يتصدر القوى الفاعلة التي عملت على تجذير الهوية الوطنية وصيانة حقوق المواطنة.

برنامج العمل السياسي

■ لا تحتاج اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء لشهادة حسن سيرة وسلوك من أحزاب المعارضة في المشترك لتمارس مهامها الدستورية وواجباتها الوظيفية فالدستور والقانون المستمدة شرعيتها منهما لا يشترط أبداً رضا المشترك عن أداء لجنة الانتخابات، فمن البدهي ان تكون الأحزاب الخاسرة في أي انتخابات غير راضية عن أي لجنة انتخابات في اى زمان ومكان وليس فقط في بلادنا حديثة العهد الديمقراطي ، والمعروف ان الاحزاب الفاشلة هي التي تظل تشكك في نزاهة وشرعية لجان الانتخابات في جميع الدول الديمقراطية بما فيها الدول التي وصلت الديمقراطية فيها إلى مرحلة من التطور..

جميل الجعدبي

هل تنجح أحزاب المشترك في إرباك لجنة الانتخابات..؟

ولذلك فليس جديداً ابدا ولا هو مستغرب استهداف المشترك للمؤسسات الدستورية وتحديداً لجنة الانتخابات فقد دأب المشترك على ذلك منذ إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية والمحلية في سبتمبر ٢٠٠٦م ووضع استراتيجية توافقية بين أطرافه تدور حول نفي مشروعية الحاكم واضعاف الدولة وإدخال الناس في معمعة صراعات سياسية هدفها تعطيل حركة المجتمع والدولة، والوصول بالجميع إلى حافة الهاوية التي يتنبأ بها معظم قيادات المشترك صباحاً ومساءً.

وإذا كانت أحزاب المشترك نجحت وفقاً لهذه الاستراتيجية في إرباك الحكومة وجر حزبها الحاكم إلى ملهاة الحوار ومتاهات التوافقات فلا يفترض أن تقع اللجنة العليا للانتخابات كمؤسسة دستورية في فخ المهاترات ، وردود الفعل ،وتبادل الاتهامات عبر البيانات والبيانات المضادة مع أحزاب المشترك مهما كان خطاب الأخيرة حاد اللهجة وخارجاً عن المألوف تجاه اللجنة ، لأن مجرد إنجرار الأخيرة إلى هذا الفخ سوف يخدم المشترك ويساهم في خلق انطباعاً يعمل المشترك على تكوينه لدى قواعده ويوحي بأن هناك استقصاداً وخصوصة من قبل اللجنة ضد احزاب المشترك ، وهذا الانطباع يحتاج المشترك تكريسه لتبرير هزائمه في الانتخابات السابقة وكذا هروبه من الاستحقاقات الانتخابية القادمة ، وتقليله من أهمية الانتخابات وتحاشياً لما يمكن أن يعكسه هذا الانطباع لدى قواعد المشترك والهيئة الناخبة بشكل عام من إضرار بالعملية الديمقراطية والانتخابات والتي يؤمل منها الخروج من كافة المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومعالجة مشكلات الحياة المعيشية الصعبة .

في أعراف المشترك فقط .. يصبح اجتماعا لمؤسسة دستورية كلجنة الانتخابات لمناقشة وإقرار برامج أعمالها (تسميم) لأجواء الحوار فيما دعم وتشجيع أعمال العنف وطعن الحوثي (كشريك للمشترك)لمواطن في صعدة رفض تسليم الزكاة لغير الدولة، وكذا اقتحام شركاء المشترك لمدارس ومستشفيات الجوف وإحراق شركاء المشترك في الجانب الآخر لنحو (١٢) محلاً تجارياً والاعتداء على أفراد الأمن وقطع الطرقات في الحيلين والحوطة كل هذه الأعمال لا تؤثر على أجواء الحوار .. فلا دخان الحرائق ولا روائح الدم ولا أصوات الرصاص تفسد أجواء الحوار على المشترك، ولم نسمع قيادياً في المشترك يستنكر جرائم الشركاء ولم نطالع بياناً واحداً يدين هذه الجرائم .. فهل جرائم (شركاء المشترك) تعمل على تلطيف أجواء الحوار .!؟

وفي استراتيجية المشترك نحو التعطيل والإعاقة وصولاً للفراغ الدستوري كانت اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء حتى حينما تنتهي فترتها القانونية ولا تشكل لجنة جديدة بديلاً لها، فقيادات وقانونيو أحزاب المشترك كانوا السباقين للدفاع عن شرعية لجنة الانتخابات أواخر العام ٢٠٠٧م حينما انتهت فترة اللجنة حينها(وقبل أن يعاد تشكيلها عام ٢٠٠٨) وكانت قيادات المشترك تبرر حينها عدم وجود مخاوف من تشكيل لجنة انتخابات جديدة مستندة في ذلك إلى قانون الانتخابات الذي ينظم عمل هذه اللجنة والذي ينص في مادة الـ(٣٦) على أن يقوم الأمين العام للجنة العليا للانتخابات بتسيير الأعمال الإدارية والمالية في حال انتهاء فترة اللجنة العليا أو استقالتها، وهذا القانون هو ذاته يوجب على لجنة الانتخابات في مادته رقم (١٢) مراجعة وتعديل جداول الناخبين قبل (٦) أشهر على الأقل من تاريخ صدور قرار دعوة الناخبين إلى أي انتخابات أو استفتاء، ولهذا الغرض عقدت اللجنة اجتماعها وبعثت رسائل للأحزاب لتقديم أسماء ممثليهم في اللجان الإشرافية والأصلية والفرعية التي سوف تكلف بعملية تحرير جداول الناخبين تنفيذاً لروح نصوص مواد القانون الذي استند إليه المشترك هناك لتبرير اعمال لجنة الانتخابات هناك وغضب منها هنا .! والواضح أن المشترك مع الدستور والقانون حينما تسير لجنة الانتخابات في الطريق الخطأ فهو على استعداد للدفاع عنها وتبرير حتى أخطائها، وحينما تحرص على الالتزام بالمواعيد الدستورية وتكون أنشطتها متعارضة مع مصالح المشترك ومطالبه فالتوافق هو الأصل لدى المشترك وليس الدستور والقانون .!

والمؤكد ان المشترك يريد بحملته الشرسة ضد اللجنة العليا للانتخابات ارباكها فقط ، وعينه مفتوحة على المواعيد الدستورية لمراحل العملية الانتخابية باليوم والساعة ، واذا اخلت اللجنة العليا بتلك المواعيد يوما واحدا فلا استبعد ان يبكر صباح اليوم الثاني قانونيو المشترك لمقاضاتها في المحكمة المختصة وسوف يكونون حينها على حق لانهم سيدافعون عن حقوق الهيئة الناخبة من جميع الاحزاب وحق المواطنين في قيد اسمائهم بسجل الناخبين وستتهم لجنة الانتخابات بالفشل والتقصير بواجباتها التي منحت اياها بموجب الدستور والقانون الذي ستحاكم بموجبه ايضا (وماستعادة ملايين مرشح الرئاسة الدكتور فتحي العزب عنا ببعيد)ولن تغنيها حينها البيانات ولا معلقات الاستاذ عبده الجندي .. لذلك فلا ضير ان يرى المشترك اليوم بان لجنة الانتخابات (ماتت وشبعت موت)..! فهذا افضل بكثير من ادانتها غدا بتهم الفشل والخيانة والتقصير والاهمال والعبث والعجز، وأهون من جرجرتها في المحاكم وبقوة الدستور والقاااانون ..! □

jemyyemen@gmail.com

أكدت أنها وجدت بشرعية دستورية وقانونية

لجنة الانتخابات: حوار الأحزاب لا يتناقض مع مهامنا

■ عبرت اللجنة العليا للانتخابات العامة والاستفتاء عن أسفها لما أورده بيان صادر عن أحزاب المشترك من اتهامات كيدية لرئيس واعضاء اللجنة وكذا عبارات نابية سالبة للحرية والحق تفتقد إلى الدليل المادي المستند إلى ماهو نافذ من قواعد دستورية ونصوص قانونية..

وأكدت في اجتماع وقفت خلاله أمام بيان المشترك أنها كهيئة من الهيئات الدستورية المحايدة والمستقلة هي الجهة المسؤولة عن إدارة العملية الانتخابية طبقاً لما هو مخول لها من السلطات والصلاحيات الدستورية والقانونية النافذة لم تفرض نفسها من خارج المؤسسات الدستورية التي ساهمت بالترشيح والتي قامت بالتعيين ولم يتم استيراد أعضائها من البلدان الأجنبية، والاحترام لها هو احترام لنواب الشعب الذين قاموا بالترشيح واحترام لفخامة رئيس الجمهورية الذي قام بالتعيين وقبل وبعد ذلك هو احترام لقدسية الدستور والقانون.. وأية مخالفة من حق المتضررين اللجوء الى القضاء بدلاً من اللجوء الى لغة السياسة والصحافة الدعائية في إصدار البيانات وكيل الاتهامات الكيدية الهادفة الى التحريض والتشويه والتجريح والإرهاب الفكري لأعضاء اللجنة العليا للانتخابات العامة والاستفتاء، دون مراعاة انهم مواطنون يمثلون متساوون في الحقوق والواجبات قبل وبعد ان يكونوا أعضاء لجنة.

وقالت اللجنة: إن مسؤولياتها الموجهة لحسن العلاقة والشراكة مع الاحزاب تمنعها من اللجوء الى مقاضاة المشترك ناهيك عن عدم استعدادها للدخول في هذا النوع من المتاهات والمهاترات المسيئة للتجربة الديمقراطية اليمنية الناشئة، وأصدرت بياناً توضيحياً للرأي العام عن حقيقة ما أثكل على احزاب المشترك من الملابسات بالقول الواضح والصريح.

وان اللجنة العليا للانتخابات لم تكن مخالفة ولا مذنبة فيما أقدمت عليه من إبلاغ الاحزاب والتنظيمات السياسية بطلب موافاتها برؤساء وأعضاء اللجان المساعدة التي ستنفذ مراجعة وتعديل جداول الناخبين، ولم تكن بذلك قد ارتكبت أي جرم يمس بقدسية القيادات الحزبية والسياسية ويدفعها الى ذلك الهيجان غير المعقول وغير المقبول لأنها هيئة دستورية ومحايدة تنفذ الدستور والقانون ولا تاتمر بأوامر الاحزاب والتنظيمات السياسية خلال فترة عضويتها المحددة بستة أعوام لا يحق لأي كان التدخل في عملها والانتقاص من اختصاصاتها والضغط عليها وإبعادها من عملها دون مبررات مستندة الى أحكام قضائية باتة ونافذة. لأن عدم مراجعة وتعديل جداول الناخبين في موعدها دليل على عدم وجود النية في إجراء الانتخابات في موعدها الدستوري والقانوني في وقت لم يعد بمقدور نواب الشعب التمديد لأنفسهم لمرة ثانية بانتظار حوار مازال في علم الغيب لا بداية له ولا نهاية محددة ومعروفة في الزمان.

إن الحوار خطوة في الاتجاه الصحيح الذي يهدف الى تطوير ما لدينا من المرجعيات والمنظومات القانونية النافذة كاحدى وسائل البحث الديمقراطية السلمية لما نحن بحاجة اليه من حلول لما نعانيه من الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاختلالات الأمنية والتجاوزات الفوضوية، حوار الاحزاب لا يتناقض مع ما تقوم به اللجنة ولا يتحول أعضاؤه وأطرافه حق اللجوء الى هذا النوع من الاتهامات الكيدية للهيئات الدستورية بأساليب ووسائل انتهازية يرفضها كافة أبناء الشعب اليمني وكافة الهيئات والمنظمات والدول المانحة والمؤيدة للديمقراطية لذلك لا حاجة لأحزاب المشترك في اللجوء الى إصدار مثل هذه البيانات الاتهامية الشمولية التي تجاوزت الاساءة والتجريح الى دعوة الدول الشقيقة والصديقة للتدخل وإيقاف ما يترتب على التحضير للانتخابات من عواقب كارثية وخيمة تهدد الوطن بالدمار والخراب لأن اللجنة التي وجدت بشرعية دستورية وقانونية لا يمكن إقالتها الا بشرعية دستورية وقانونية، وحتى ذلك الحين ستظل ملزمة وحريصة على القيام بمسؤوليتها بكل الحيادية والاستقلالية مؤكدة على ما تقوم به من حسن الإعداد ودقة التحضير ان الانتخابات هي البوابة الوحيدة للتداول السلمي للسلطة وان الاقلية المعارضة هي صاحبة المصلحة الحقيقية في إجراء الانتخابات في مواعيدها الزمنية..

وان القضاء هو المرجعية الوحيدة للطعن فيما يوجه اليها من الاتهامات التي وصفت أعضاءها بالفاسدين ووصفت المؤيدين لهم بالمفسدين وتجار الحروب وقتلة الحوار الوطني، وإذا كانت الحياة والموت بيد الله، فإن قضايا الاستقلالية والحيادية والحرية والنزاهة يحددها القانون ويوفر لها كل ما هي بحاجة اليه من الحماية من جنون المتهورين والمفجوعين من الهزائم الانتخابية قبل أوانها .. فهل أن للاحزاب والتنظيمات السياسية ان تبتعد في خطاباتها وبياناتها عن لغة التهديد والوعد والوعيد وتقدم حسن النية على سوء النية وتحفظ للآخرين قدراً معقولاً من الحقوق والعدالة □

وريقات متناثرة

محمد يحيى شنيف

المؤتمر.. والفارس ومتطلبات المستقبل

■ بحلول الرابع والعشرين من شهرنا الجاري، يكمل المؤتمر الشعبي العام عامه الثامن والعشرين من العمل السياسي، كتنظيم رائد، واجه الكثير من التحديات والصعوبات.. لكنه وبتوفيق من الله، وبقيادة الزعيم علي عبدالله صالح الحكيم المحنك، ومعه كوادر المؤتمر، وبخاصة القاعدية وأنصاره، استطاع تنظيمنا تجاوز العقبات وتحقيق أبرز الانجازات الوطنية مهما كانت هناك بعض الأخطاء التي يتحمل وزرها بعض القيادات التنظيمية والتنفيذية، ومعها من شاركوا في السلطة من القيادات الحزبية في الإصلاح والاشتراكي، عقب إعلان الوحدة المباركة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م.

أقول هذا من منطلق الحرص على إصلاح أية اختلالات قائمة لينطلق المؤتمر، كحزب حاكم، في العام التاسع والعشرين إلى مستقبل أفضل، آمن ومزدهر، وبمؤسسات دستورية ربما تحتاج إلى التغيير الكلي أو الجزئي ومنها المؤسسة التنفيذية.

يقودنا هذا إلى الحديث المختصر حول متطلبات المرحلة القادمة، على المدى القصير والمتوسط.. وبصراحة فإن تحقيق أية طموحات وتطلعات وطنية متواصلة لن تكون بخير الخير فقط، وإنما بالفارس النبيل القائد علي عبدالله صالح، كزعيم يجسد ثقة الجماهير وآمالها، على صعيد الوطن الواحد الموحد.

من المتطلبات الرئيسية لمستقبل أفضل على المستويين التنظيمي والتنفيذي يمكن القول إنها تتمحور حول الآتي:

١- تفعيل «الميثاق الوطني» المنهاج السياسي والثقافي للمؤتمر الشعبي العام.. كونه يمثل الخطوط العامة والبرنامج المتكامل سياسياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً.. كما يجسد الفكر الوسطي المعقول، التي أكدته الحقائق الميثاقية بوضوح.

٢- الابتعاد عن العمل التنظيمي الموسمي، والتنبه للمخاطر المحدقة بنا.

٣- الوصول إلى الانتخابات البرلمانية القادمة كحق دستوري، في الموعد المحدد.. وذلك عبر الحوار بين المؤتمر والأحزاب السياسية القائمة.. أو أن تتحمل الدولة بمؤسساتها الدستورية مسئولية المضي لإجراء الانتخابات في موعدها.

٤- انجاز الحوار بين أطراف العمل السياسي على مرحلتين.. الأولى ما يتعلق بتصحيح الجانب السياسي (التعديلات الدستورية، اللجنة العليا للانتخابات.. الخ) لخوض الانتخابات النيابية المقبلة، والمرحلة الثانية- نظراً لضيق الوقت- تتواصل إلى ما بعد الانتخابات النيابية، كون القضايا الحوارية تتعلق بجوانب مهمة تتحدد معها مؤشرات المستقبل الأفضل، أما إذا كانت النوايا من جميع الأطراف حسنة وللصالح الوطني فيمكن أن تظهر النتائج الايجابية للحوار قبل موعد الانتخابات القادمة.

٥- التركيز على الجانب الاقتصادي كبوابة صحيحة، وخيار وحيد للمرحلة القادمة، ومن يراهن على الجانب السياسي فقط فهو واهم أو خائن.. من هنا يمكن القول إن تجاوز الأزمة الاقتصادية الراهنة والاتجاه نحو بناء اقتصاد وطني قوي.. هو رهان الحاضر والمستقبل، كما أكد على ذلك فخامة رئيس الجمهورية أثناء اجتماعه بالحكومة الأسبوع الماضي، وتوجيهاته كانت رسالة واضحة المعالم للحكومة..

٦- تطبيق القوانين على الجميع، وفرض هيبة الدولة.. حتى نقول إن الأمن مستتب، والأرضية صالحة للانطلاق بوثوق واقتدار نحو المستقبل.

٧- معالجة الأوضاع الاجتماعية لسحب البساط من الانتهازيين، ويكفي الوطن تهاوناً وتراجعاً في خطوات الانجاز.. وترك العابثين داخل مؤسسات الدولة أو خارجها بعيداً عن الحساب والعقاب، مع سرعة العمل على كشف المتسترين بالقانون لما في صالحهم، وبانتقائية يطبقونه على غيرهم كما يريدون.. ولنا حديث في هذا الجانب□

شارع الصحافة

تأسيس وتعيين

■الثلاثاء (١٧) اغسطس .. عقد صحفيون يمنيون لقاءً تضامنيا مع الزميلين عبدالاله حيدر وكمال شرف اللذين تم احتجازهم من قبل اجهزة الامن .وطالب اللقاء المنعقد بمقر نقابة الصحفيين عصر الاربعاء باطلاق سراح الزميلين حيدر وكمال شرف..تضامنا

■الثلاثاء (١٧) اغسطس .. اعلن موقع نبأنيوز) الإخباري المستقل توقفه عن التحديث اضطراريا ، وعبرت ادارة تحرير (نبأنيوز) عن اسفها للقراء الكرام عن توقفها عن تحديث أخبارها خلال هذه الفترة من شهر رمضان المبارك، وذلك لظروف خارجة عن الارادة، مشيرة الى انها باذن الله ستعاود التحديث في وقت لاحق.. تضامننا والعين بصيرة واليد قصيرة يابانا خزيمة □

■الجمعة (٢٠) اغسطس أوقفت شركة سبأفون خدمة أخبار ناس موبايل الإخبارية التابعة لصحيفة الناس . وقالت مصادر صحفية لـ(شارع الصحافة) أن الشركة أوقفت كود الخدمة بناءً على توجيهات من رئيس مجلس الإدارة الشيخ حميد الأحمر، وهوالوصي على مؤسسة الناس المملوكة للصحفي الراحل حميد شحره .وأرجعت المصادر إيقاف الخدمة لعدم تفاعل المتعهد بالخدمة الزميل عبدالله قطران باخبار ماسميت باللجنة التحضيرية للحوار الوطني المنبثقة عن احزاب المشترك ، إضافة إلى نشره أخبار عن الاستقالات منها.. □

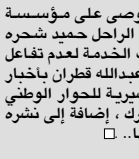

إيقاف

وعكة

■الأحد (٢٢) أغسطس تعرض الزميل الصحفي أحمد البخاري مراسل صحيفة (رأي) وموقع (رأي نيوز) الإخباري والمسئول الاعلامي لفرع حزب رابطة أبناء اليمن(رأي) بتعز لوعكة صحية ألزمته الفراش وفقا لما أورده موقع راى نيوز.. وفي هذا الشهر الكريم نسال الله عز وجل أن يمن على للصحفي البخاري بالشفاء العاجل وأن يمده بالصحة والعافية ..□

حملة

■الخميس(١٩) اغسطس .. دشن عدد من الصحافيين والحقوقيين على موقع الفيس بوك الاجتماعي حملة الـ ١٠٠٠ توقيع للمطالبة بالإفراج عن رسام الكاريكاتير كمال شرف والصحفيين عبدالاله حيدر ورياض الأديب □

توقف

تنويه

■الجمعة ٢٠ أغسطس .. قالت اسبوعية (٢٦سبتمبر) انه حدث خطأ غير مقصود في خبر بصفحتها الاخيرة في عددها الصادر الخميس والمعنون بـ" مؤسسة اليمن للثقافة والتراث تكرم القاضي صبرة وتحتفي بالبردوني " , حيث وردت كلمة "الفقيد" بالخطأ قبل أسم القاضي عبد السلام صبره، وعبرت هيئة تحرير (٢٦سبتمبر) عن اسفها لهذا الخطأ غير المقصود متمنية للمناضل صبره الصحة وطول العمر.□

تكليف

■ السبت (٢١) اغسطس ..أكد المذيع التلفزيوني عادل الحبابي مدير قناة سبا الفضائية صدور قرار التكليف له من قبل وزير الاعلام اليمني حسن اللوزي لمهمة رئاسة اللجنة الإعلامية لبطولة كاس الخليج العربي لكرة القدم المقبلة. وحث الحبابي في تصريح مقتضب لإيلاف جميع المنتسبين للإعلام الرياضي اليمني ببذل أقصى الجهود لتغطية فعالية حفل القرعة المرتقب ومنافسات البطولة في نهاية العام الجاري بالشكل الأمثل . تهانينا الثقة□

وكانت نقابة الصحافيين اليمنيين ادانت احتجاز رسام الكاريكاتير كمال شرف الذي يرسم لصحيفة الجمهورية الرسمية في نفس الوقت الذي اعتقل فيه الزميل عبدالاله حيدر.

وقالت نقابة الصحافيين إنها تتابع بقلق بالغ مصير الزميلين كمال شرف وعبدالاله حيدر، وتجدد مطالبتها بإطلاق سراح الزميلين فورا□

تسريح قهري

■ الثلاثاء (١٧) اغسطس ..تعرض الزميل فهمي العليمي لفصل تعسفي من صحفية «الصحوة» لسان حال التجمع اليمني للإصلاح، وذلك عقب خلافات بين العليمي ومدير تحرير الصحوة وصلت إلى رئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للإصلاح محمد اليدومي.ونقل موقع (نيوز يمن) عن مصادر بالاصلاح قولها: ان مرشح الرئاسة السابق ورئيس الدائرة الإعلامية للإصلاح الدكتور فتحي العزب ورئيس تحرير الصحوة محمد اليوسفي ومدير التحرير راجح بادي قرروا فصل العليمي، معتبرين انه مصدر رسالة مجهولة وجهت لليدومي تنتقد ماوصفته سوء ادارة الصحيفة، وتوجه انتقادات لمدير التحرير راجح بادي.. تضامننا □

طبيعة عمل

■١٧الثلاثاء (١٧) اغسطس ..بدأت المؤسسات الإعلامية الرسمية اليوم صرف بدل طبيعة العمل للإعلاميين لفترة ٦ شهور مضت.وأشاد الصحفيون في المؤسسات الإعلامية بجهود رئيس الوزراء الدكتور على مجور على اهتمامه الكبير بالعاملين في المؤسسات الإعلامية ومتابعته المستمرة لتنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم ٧٦، كما أشادوا بجهود وزير المالية نعمان الصهيبي، ووزير الخدمة المدنية الدكتور يحيي الشعيبي، ووزير الإعلام حسن اللوزي، واللجان الخاصة بتنفيذ بدل طبيعة العمل على ما بذلوه من جهود كبيرة في سبيل تحسين معيشة منتسبي المؤسسات الإعلامية.. تهانينا للزملاء في المؤسسات الرسمية وعقبى للعاملين في الصحف الحزبية والاهلية□

تزوير

■ الثلاثاء (١٧) اغسطس .. اعلن الكاتب الصحفي أحمد غراب عن انتحال احد الأشخاص لشخصيته، وانشاء صفحة باسمه على الموقع الاجتماعي "الفيس بوك".

وقال غراب في تصريح بثه موقع "نيوزيمن" انه تفاجأ بقيام شخص بانتحال صورته، وقد وجد انه قام بالتعليق على صفحات اصدقائه باسلوب نقدي ولا أخلاقي".□

احتجاز

■ الثلاثاء (١٧) اغسطس.. احتجزت الأجهزة الأمنية بمديرية خدير بمحافظة تعز مراسل موقع (نيوزيمن) بتعز الزميل رياض الأديب.وحسب المعلومات التي تلقتها أسرة الزميل الاديب فأن السبب الرئيسي للاعتقال هو نشره أخبار عن قضايا المديرية عبر عدد من الصحف والمواقع الإخبارية وأدى ذلك إلى إزعاج مدير المديرية.. تضامننا□

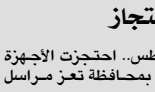

تلاعب

■ الثلاثاء(١٧) اغسطس.. شكا موظفو التلفزيون التلاعب بصرف استحقاقات الفطور للموظفين المناوبين ومصادرتها.ونقل موقع الصحوة على شبكة الانترنت عن عدد من الموظفين شكواهم أن مكلفي الصرف الذي وصفتهم الشكوى بالفساد يفرضون اوقاتا حصرية وتعجيزية للالتفاف على تلك الاستحقاقات المحددة بـ٥٠٠ ريال للفطور و٥٠٠ أخرى للسحور كحق لكل موظف مناوب في اليوم الواحد.□